أثر اختلاف أساليب تقدير المخصصات على القوائم المالية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٨)

أ.د سامي عبد الرحمن
أستاذ المحاسبة كلية التجارة
جامعة المنصورة

د.صبري السجيني
أستاذ المحاسبة المساعد كلية التجارة
جامعة المنصورة

إكرام أحمد سعيد اجديع
باحثة ماجستير

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى التعرف على أثر اختلاف أساليب التقديرات للمخصصات على قابلية القوائم المالية للمقارنة في إطار تطبيق معايير التقارير المالية الدولية.

ولتحقيق ذلك تم تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، وذلك من خلال التحليل الأفقي والعمودي للقوائم المالية (قائمة المركز المالي، وقائمة الأرباح والخسائر) لشركة الزاوية لتكرير النفط.

وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج اهمها: بأن القوائم المالية لشركة الزاوية لتكرير النفط تظهر بصورة عادلة من جميع النواحي باستثناء البند رقم ١٣، وبالتالي فإن ذلك يُسهل من عملية مقارنة القوائم المالية.

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم وعرضها بصورة عادلة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية، وتشمل هذه المسؤولية التصميم والتطبيق والاحتفاظ برقابة داخلية لغرض إعداد وعرض القوائم المالية بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية سواء كانت ناشئة عن احتيال أوعن أخطاء.

وكان من اهم توصيات الدراسة :

- على الشركة اتباع سياسة محاسبية واضحة ومحددة ، كما يجب عليها اتباع السياسة نفسها من فترة لأخرى بصرف النظر عن مركزها المالي، وفي حالة عدم اتباع هذه السياسة يجب على الشركة أن تفصح عن سبب تغيير هذه السياسة، والآثار التراكمية الناتجة عن هذه السياسة.
- إيلاء الخبرة العملية والأكاديمية في المحاسبة المزيد من الإهتمام، وذلك بهدف المحافظة على سلامة المعلومات والبيانات في القوائم المالية، ومن أجل الحصول على التقديرات المحاسبية بشكل يخدم الشركة ويجنبها الوقوع في الخسائر.

Summary

This study mainly aims to identify the impact of different estimates of the allocation methods on the viability of the financial statements for comparison in the context of the application of International Financial Reporting Standards.

To achieve this purpose , analysis of the data was carried out and hypotheses of the study were tested , through horizontal and vertical analysis

the company and avoids falling into losses.

Further studies and research should be proceeded on the application of accounting standards in the preparation of financial statements at the enterprise as a whole, and conduct similar studies of this study on the various sectors, as the different sectors and governed laws and regulations may affect the difference in accounting estimates, and comparison-ability of the financial statements.

إن مفهوم التغير في التقديرات المحاسبية يعد من الموضوعات التي نالت اهتماماً كبيراً في السنوات الأخيرة، سواء علي مستوى الهيئات المهنية أو الممارسين للمهنة أو مستخدمي القوائم المالية؛ وذلك لما لها من تأثير واضح علي درجة الإفصاح في القوائم المالية والذي يحمل في طياته التأثير على قراراتهم المالية ، ونظـراً لمرونة تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها،فقد تعددت بدائل تطبيق السياسات المحاسبية، وتعددت المواقف التي تتطلب إجراء التقديرات المحاسبية من قبل الإدارة، مثل تقدير العمر الإنتاجي للأصول الثابتة، وآجال الديون، ونسب اهلاك

of the financial statements (balance sheet, and a list of profit and loss) for El Zawia company for oil refining.

The study concluded that the financial statements of El Zawia company for oil refining seemed fairly, in all respects

Management is responsible for preparation of the consolidated and fair presentation in accordance with International Financial Reporting Standards, This responsibility includes designing, implementing and maintaining internal control relevant to the preparation and presentation of financial statements that are free from whether due to fraud or mistakes material misstatement.

the most important recommendations of the study ,are :

Giving more attention for practical and academic experience in accounting, in order to maintain the integrity of information and data of the financial statements, and in order to get the accounting estimates are serving

الأصول الثابتة وغيرها، ونظراً لأن التقديرات المحاسبية تتضمن عدم التأكد بسبب التقدير الشخصي، والضوابط الرقابية عليها أصعب من الضوابط الرقابية علي المعلومات الفعلية، فإن التقديرات المحاسبية تكون أكثر عرضة للأخطاء من البيانات الفعلية، وتبعا لتعدد السياسات المحاسبية فهناك وسائل متعددة للتقديرات المحاسبية التي تتم لبعض البنود مثل انخفاض قيمة المخزون، ومخصص تكلفة الأصول الثابتة على عمرها الإنتاجي المقدر، ومخصص الدعاوى القضائية، وقد يؤدي هذا التعدد لأساليب التقديرات المحاسبية لهذه البنود على وجه العموم والمخصصات على وجه الخصوص إلى التأثير على إمكانية المقارنة بين هذه التقارير المالية الصادرة عن المنشآت.[1]

مشكلة البحث

إن مفهوم التغير في التقديرات المحاسبية يعد من الموضوعات التي نالت اهتماماً كبيراً في السنوات الأخيرة، سواء علي مستوى الهيئات المهنية أو الممارسين للمهنة أو مستخدمي القوائم المالية؛ وذلك لما لها من تأثير واضح علي درجة الإفصاح في القوائم المالية والذي يحمل في طياته التأثير على قراراتهم المالية، وبالتالي فان التقديرات المحاسبية وخاصة ما يعرف بالمخصصات تعد ذات اهمية بالغة حيث تمثل بعض المخصصات التزامات غير مؤكدة من ناحية حدوثها وبلوغها مثل الإهلاك والديون المشكوك في تحصيلها،لذلك فإن مشكلة الدراسة تنبع من ضرورة التعرف على وجود أي أثر لتعدد أساليب التقديرات لهذه المخصصات في القوائم المالية ، ووفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٨) والذي يهدف الى بيان معايير اختيار وتغيير السياسات المحاسبية وكيفية معالجة التغيرات في التقديرات المحاسبية وتصحيح الأخطاء وذلك بغرض توفير الملائمة والموثوقية في القوائم المالية. في ضوء ذلك تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

هل لاختلاف قيمة المخصصات من سنة لأخرى في ذات المنشاة ومن منشاة لأخرى في ذات النشاط اثر على القوائم المالية؟

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من أنها تنفرد بدراسة اثر تعدد أساليب تقدير المخصصات الماليةعلى القوائم المالية ، في ظل المعايير الدولية كما وردت على وجه الخصوص في (المعيار المحاسبي الدولي رقم ٨) والذي

[1] البنا، ابو بكر ، مرجع سبق ذكره ، ص٢١-٢٥.

يهدف إلى بيان معايير اختيار وتغيير السياسات المحاسبية وكيفية معالجة التغيرات في التقديرات المحاسبية وتصحيح الأخطاء. وهذا يساعد في توفير معلومات أكثر منفعة للمستخدمين عند اتخاذ القرارات الاقتصادية.

أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى التعرف على أثر اختلاف تقديرات المخصصات على قابلية القوائم المالية في إطارتطبيق معايير التقارير المالية الدولية مع اجراءات تطبيقية على المنظمات (الشركات) الليبية خاصة شركة الزاوية لتكرير النفط.

فروض البحث

تتلخص فروض الدراسة في الفرض الرئيسي التالي:

لا يوجد أثر لاختلاف أساليب التقديرات المحاسبية لقيمة المخصصات على القوائم المالية.

مجتمع البحث: المنظمات الليبية

عينة البحث: شركة الزاوية لتكرير النفط

ادوات جمع البيانات: التقارير المالية المشتملة على الحسابات الختامية للشركة محل الدراسة والميزانيات العمومية وحسابات الارباح والخسائر وذلك من سنة (٢٠٠٧ الى ٢٠٠٩).

المحور الاول: الاطار النظري

اولاً : مفهوم التقديرات المحاسبية:

يعتبر مفهوم التقديرات المحاسبية واحداً من المفاهيم التي تعرضت لكثير من الجدل وخاصة في الأوساط المحاسبية. حيث يوجد خلط بين مفهوم كل من التقديرات والتنبؤات، فغالباً ما يستخدم المصطلحان كمترادفين علي الرغم من اختلاف مفهوم كلً منهما عن الأخر.

فقد عرف نور التنبؤ بأنه" يمثل توقعاً لحادثة معينة او لموقف معين"[١].

التقدير المحاسبي فقد عرفته المعايير الأمريكية رقم "SAS 57" والصادرة في ١٩٨٨ عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين American Institute for Certified Public Accountining "AICPA". بأنه "قيمة تقريبية لعنصر أو بند أو حساب موجود في القوائم المالية المنشورة وذلك بشكل غير مؤكد حتى تتضح نتيجة هذا التقريب مستقبلاً، الأمر الذي يعرض هذه القيم للاحتواء على أخطاء مؤثرة بدرجة أكبر من البيانات الواقعية. هذا ما يؤكده المعيار الدولي رقم ٢٨ في الفقرة الرابعة بأن" التقدير المحاسبي يمثل قياس القيمة المحتملة للبند في حالة عدم وجود وسيلة دقيقة ومناسبة لقياسه.

---

[١] أحمد نور، المحاسبة الإدارية، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٨٦، ص٦٧

وقد ورد تعريف للتقدير المحاسبي في قائمة معايير المراجعة رقم ٥٧ التي أصدرها المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين فقد عرفه بأنه "هو تقريب لعنصر أو بند أو حساب في قائمة مالية ويتم إدراج التقديرات المحاسبية في القوائم المالية التاريخية لان قياس بعض المبالغ أو تقدير قيمة بعض الحسابات يكون غير مؤكد لأنها تعتمد على نتائج لأحداث مستقبلية أو لأن البيانات ذات الصلة المتعلقة بالأحداث التي وقعت بالفعل لا يمكن الحصول عليها في الوقت المناسب استناداً علي أساس حدوث التكلفة بالفعل وفى الوقت المناسب".[١] مما سبق يتضح أن هناك اختلافاً بين مفهومي التنبؤات والتقديرات، حيث أن التنبؤات هي تخطيط لفترة مستقبلية تتضمنه القوائم المستقبلية، بينما التقديرات هي قيم تقريبية لأحداث وقعت فعلاً أو من المحتمل وقوعها ولكن غير محددة المقدار وغير معلوم وقت حدوثها وتشمل بعض البنود الموجودة في القوائم المالية المنشورة ومن أمثلتها المخصصات بأنواعها.

والجدول التالي يوضح الفرق بين التنبؤات المالية والتقديرات المالية:

الفرق بين التنبؤات المالية والتقديرات المالية [٢]

الطبيعة	التنبؤات المالية	التقديرات المالية
من حيث الافتراضات	تقوم على افتراضات الإدارة والتي تعكس الظروف المتوقع وجودها(افتراضات متوقع حدوثها)	تقوم على حدوث واحد أو أكثر من الافتراضات النظرية التي ليس من الضروري أن تحدث(افتراضات ليس بالضرورة أن يكون متوقعاً حدوثها).
من حيث الاستخدام	يمكن استخدام التنبؤات المالية استخداما محدوداً بواسطة الإدارة وأيضاً يمكن استخدامها استخداماً عاما بواسطة الفئات الأخرى من المستفيدين.	تستخدم التقديرات المالية استخداماً محدوداً بواسطة الإدارة (استخدام داخلي)، وذلك لأنها تعرض معلومات قائمة على افتراضات نظرية ولا ترتبط بتوقع حدوثها وبالتالي فهي مفيدة فقط للإدارة.
الفترة الزمنية وفقا لمعيار المراجعة الدولي رقم ٨١٠ لسنة ١٩٩٤ ومعيار المراجعة المصري ٢٣٠ لسنة ٢٠٠٠	التنبؤات المالية يمكن أن تكون عن عام واحد فقط.	التقديرات المالية قد تكون عن فترة أطول حيث يمكن أن تصل إلى خمسة أعوام.

أنواع التقديرات المحاسبية

تتضمن القوائم المالية العديد من البنود التي تعتمد بصفة خاصة على الحكم والتقدير الشخصي ومن

(١) طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية، الجزء الثاني الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٤، ص٥٣٠.

(٢) محمد سعد أحمد حسين، دراسة تجريبية لتـأثير الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٢٠١٠، ص١١.

أمثلة التقديرات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية ما يلي:[1]

١- ما يتم تخفيض الأصول المتداولة به من أجل الوصول إلي القيمة القابلة للتحقق مثل مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.
٢- ما يتعلق بتوزيع تكلفة الأصول الثابتة على فترات أعمارها المختلفة والمقدرة مسبقاً مثل مصاريف الإهلاك.
٣- مخصصات لمقابلة هبوط سعر السوق عن التكلفة مثل مخصص هبوط أسعار الاستثمارات المالية.
٤- مخصصات تقادم المخزون في السوق أو المخازن وذلك لمقابلة النقص في قيمة المخزون لمعالجة الفرق بين سعر البيع عن التكلفة.
٥- مخصصات لمقابلة التكاليف المتوقعة ما بعد البيع After sale costs مثل مخصصات فترة الضمان.
٦- مخصصات لمقابلة خسائر متوقعة نتيجة رفع بعض الدعاوى القضائية من بعض الجهات المختصة أو مخصصات لمقابلة تعويضات بسبب المنازعات أو لمقابلة ضرائب متنازع عليها بين مصلحة الضرائب والمنشأة محل النزاع نتيجة الحكم فيها.
٧- ما يخص كل فترة مالية من إيرادات ونفقات طويلة الأجل مثل أرباح وخسائر عقود المقاولات طويلة الأجل وقت التنفيذ.

مفهوم المخصصات المالية:

تأتي أهمية تكوين المخصصات المالية في المنشآت وذلك لمواجهة النقص في قيمة الأصول المتداولة وهي التي يطلق عليها الخسائر غير المحققة لتلك الأصول إلى أن يتم تحويلها لسيولة نقدية مثل مخصص هبوط أسعار الأوراق المالية، ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

حيث يرى Jerry, Donald and Faul أن مخصص الديون المشكوك في تحصيلها تمثل مبالغ مقدرة لمقابلة المستحقات على العملاء المتوقع عدم تحصيلها مستقبلاً، وأن حساب المخصص يستخدم لخفض أو حذف ما يحدث من خسارة عدم التحصيل ويجب عند الإفصاح في قائمة المركز المالي تخفيض حساب العملاء بقيمة المخصص لإظهار القيمة الجيدة التحصيل.[2]

ونظراً لعدم الوضوح في استخدام مصطلح المخصصات فقد دعا الكثير من الهيئات والمنظمات المحاسبية وكذلك كتاب المحاسبة إلى التدخل بقصد الإسهام في توضيح

---

(١) عبير عصمت خيري "دور الأساليب الكمية في مراجعة التقديرات المحاسبية وأثر ذلك على تقدير مراقب الحسابات: دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، سنة ٢٠١١،ص ١-٣١.

[2] Weygandt, Jerry, Kimmel, Paul, Kieso. (2004) Donald E. Principles of Accounting: Tools for Business Decision Making. John Wiley & Sons, Inc.

المفهوم، ووضع حد للخلط بينه وبين غيره من المفاهيم ولاسيما الاحتياطيات والالتزامات.[١]

وقد نجم عن ذلك العديد من التعاريف، ولعل أكثرها قبولاً لدى المحاسبين ما ورد في قانون الشركات الإنجليزي والذي فيه إن "المخصص هو كل مبلغ يستقطع من الإيرادات لمقابلة استهلاك أو تجديد الأصول الثابتة أو لمقابلة النقص في قيمة أي أصل من أصول المشروع، أو لمقابلة أي التزام أو خسارة معلومة ولكن لا يمكن تحديد قيمتها بدقة".[٢]

طرق تقدير المخصصات دراسة وتحليل لأهم المخصصات المالية:

أثبتت العديد من الدراسات بان الإدارة تقوم بالتحكم في المخصصات بهدف تحقيق الأرباح المستهدفة مثال ذلك مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، ومخصص هبوط أسعار المخزون، ومخصص هبوط أسعار الأوراق المالية، ومخصص الضرائب ومخصص التعويضات تحت التسوية في شركات التامين، ونظراً لتعدد وتنوع هذه المخصصات فإن الدراسة سوف تقتصر على المخصصات التي تقوم شركة الزاوية لتكرير النفط بإعدادها وهذا لا يعني أن باقي المخصصات الأخرى ليست لها أهمية، بل لها أهمية لا تقل عن أهمية المخصصات محل الدراسة.[٣]

أولاً: مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

يعتبر مخصص الديون المشكوك في تحصيلها من المخصصات التقديرية، والتي تحتجز من الإيرادات لمقابلة النقص في قيمة العملاء، وهذا النقص يكون معروفا في تاريخ قائمة المركز المالي، ولكن لا يمكن تحديد قيمته بدقة كبيرة ويحمل المخصص عند تكوينه أو زيادته على حساب النتيجة، بصرف النظر عن تحقيق المنشأة لأرباح أم لا، ويرتبط تقدير مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بعملية البيع الآجل، حيث تزيد المخاطر التي تتحملها المنشأة لاحتمال عدم قيام بعض المدينين بسداد المستحق عليهم، وحيث انه من الصعوبة معرفة هؤلاء المدينين مقدما فانه يجب تقدير الديون الرديئة.

وتختلف الطرق المستخدمة في تكوين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها باختلاف الطريقة التي تراها المنشأة مناسبة لها ومنها نسبة

---

(١) عصام أبو النصر، الأسس المحاسبية، والمعالجات الزكوية للمخصصات، كلية التجارة، جامعة الأزهر،٢٠٠٥، ص٦.

٢ الفقرة (هـ) من البند (١٧) من الجزء الرابع بالجدول الثامن لملحق قانون الشركات الإنجليزي الصادر فى ءسنة١٩٤٨ والمعدل في سنة ١٩٦٨ .

(3) Bergstresser, D. and T. Philippon, "CEO incentives and earning management", Journal of Financial Economics,2006, p.84.

من إجمالي المبيعات الآجلة، ونسبة من أرصدة العملاء.[1] .

وقد أوضحت عدة دراسات أن هناك العديد من المحددات التي يمكن أن تؤثر على القرار الخاص بإتباع احدي الطرق السابقة عند حساب مخصص الديون المشكوك فيها ومن المحددات ضرورة الاهتمام بتقييم الدقة وعدم التحيز في حساب التقديرات المستحقة للخسائر المتوقعة عن المديونيات الواردة بالقوائم المالية، وذلك بالنسبة للشركات التي تواجه متاعب أو مشاكل مالية، ومن ثم قد يكون من المناسب إتباع أسلوب أعمار الديون ودراسة كل دين، وخاصة الديون التي تتسم بالأهمية النسبية سواء لحجمها أو لطبيعة الدين. علاوة على ذلك قد ترغب الإدارة في تحسين بعض المؤشرات المرتبطة بكفاءة إدارة الأموال مما يدفعها إلى إتباع إحدى الطرق التي تؤدي إلي تضخيم قيمة الأصول مثل الخصم المباشر.

بالإضافة إلي ذلك قد تتزايد مخاطر عدم إمكانية تحصيل الديون في ظل ظروف الكساد الاقتصادي فقد يكون من المناسب إتباع طريقة الحساب على أساس إجمالي المبيعات وليس المبيعات الآجلة، وأن كان ذلك لا يحقق مبدأ المقابلة بشكل مناسب

ثانيا: مخصص هبوط أسعار المخزون (البضاعة):

يعتبر المخزون من الأصول الهامة في المنشآت. والمشكلة الأساسية في هذا العنصر تتمثل في السلع التي تباع خلال الفترة المالية ويعود السبب في ذلك الى أن القيمة السوقية للمخزون تختلف عن تكلفة الإنتاج؛ مما يؤدي الى خسائر محتملة عند البيع او الشراء، ونتيجة لذلك ظهرت أهمية تخصيص تكلفة السلع المتاحة للبيع على كل من السلع أو المباعة، وتلك التي لازالت لدى المنشأة حتى نهاية الفترة المالية. كل ذلك له علاقة واضحة بين تقدير قيمة المخزون وأثره على عدالة القوائم المالية.

وقد أوضحت دراسة Cristyإلى وجود عاملين أساسين عند القيام بعملية تقييم المخزون: [2] يتمثل العامل الأول بالتقييم على أساس التكلفة وذلك باستخدام طريقة المتوسط المرجح للتكلفة، أو طريقة الوارد أولاً صادر أولاً، أو طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً، ويتمثل العامل الثاني بالتقييم على أساس مخالف لتقييم على أساس التكلفة ويتمثل باستخدام سعر السوق أو التكلفة أيهما أقل، وسعر البيع، وصافي القيمة القابلة للتحقق وتكلفة الإحلال (الإستبدال).

(1) بدر بنيه أرسانيوس، مرجع سبق ذكره، ص٩-١٠.

(2) Cristy, B., "Estimation Inventory Shrinkage Tax Adviser", Journal of Intellectual Capital, Vol. 11, No.1,1997, PP.408-42.

وتجدر الإشارة إلى أن كلاً من الطرق السابقة تتفق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وان طرق التقييم على أساس التكلفة تعد من الطرق شائعة الاستخدام وقد تم تناولها في المعايير المحاسبية التي أصدرتها الهيئات المهنية، ولاشك إن إتباع أي من هذه الطرق له تأثير على عدالة قائمتي الدخل والمركز المالي.

وقد أوضحت دراسة Pownall أن هناك بعض المحددات التي ترتبط أحدى طرق تقدير المخزون هذه، حيث أن أحد مبررات استخدام طرق مختلفة لتقييم المخزون هو أن لكل طريقة خصائص اقتصادية معينة وتتمثل أهم هذه المحددات فيما يلي: [1]

- أثر الظروف الاقتصادية وتغيرات الأسعار على القوائم المالية من خلال طريقة تحديد قيمة المخزون، والجدول التالي يوضح حالة تغيرات الأسعار وبيان مدى أثرها على القوائم المالية وفقاً لأهم الطرق الشائعة عند تقييم المخزون.

أثر تغيرات الأسعار على القوائم المالية من خلال طرق تقييم المنصرف من المخزون للإنتاج

طريقة تسعير المنصرف للإنتاج	حالة ارتفاع الأسعار		حالة انخفاض الأسعار	
	الأثر على قائمة الدخل.	الأثر على الميزانية العمومية	الأثر على قائمة الدخل.	الأثر على الميزانية العمومية.
١- الوارد أولاً يصرف أولاً	صافي دخل مرتفع.	أعلى قيمة للمخزون	صافي دخل منخفض	أدني قيمة للمخزون.
٢-الوارد أخيراً يصرف أولاً	صافي دخل منخفض	أدنى قيمة للمخزون	صافي دخل مرتفع	أعلى قيمة للمخزون
٢- طريقة المتوسط المرجح	تعتبر هذه الطريقة محايدة بالنسبة للمخزون وتكلفة البضاعة المباعة وتكون القيم واقعة في المدى بين القيمتين الناتجتين من الطريقتين السابقتين			

المصدر: Pownall, G., 1993, pp. 896-912

رابعاً: مخصص الضرائب

يعتبر مخصص الضرائب على الأرباح من المخصصات التقديرية، والتي تحتجز من الإيرادات لمقابلة الالتزامات المؤكدة، ويكون هذا النقص معروفاً في قائمة المركز المالي، ولكن لا يمكن تحديد قيمته بدقة كبيرة، ويحمل المخصص عند تكوينه أو زيادته على حساب النتيجة، كما

([1])pownall, G., C. Wasley, and G. Waymire. The stock price effects of alternative types of management earnings forecasts. The Accounting Review vol. 68, 1993,pp. 869-912.

يظهر المخصص في قائمة المركز المالي في جانب الالتزامات كما في النظام المحاسبي الموحد[1]؛ بهدف التصوير السليم لقائمة المركز المالي، وتعد الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية لا يمكن تحديدها في نهاية السنة المالية التي تستحق عنها، إلا أنها مؤكدة بمجرد تحقيق الأرباح و غالباً ما تقوم مصلحة الضرائب بإجراء تعديلات على الربح المحاسبي المعد طبقا لقواعد المحاسبة المتعارف عليها، والذي قد يتعارض مع تعليمات المصلحة؛ مما يجعل الوعاء الضريبي محل جدل بين المشروع ومصلحة الضرائب ولا يمكن التحقق منه بشكل قاطع وقت إعداد الحسابات الختامية والميزانية.

وتختلف الطرق المستخدمة في تكوين مخصص الضرائب على الأرباح باختلاف الطريقة التي تراها المنشأة مناسبة لها ومنها ما يلي:

- **طريقة تضخيم الأرباح**: ويتم ذلك عن طريق تضخيم إيرادات الفترة أو تخفيض مصروفات الفترة، ويساهم هذا الأسلوب في تحسين صافي الأرباح، وذلك عن طريق تضمين إيرادات العام الحالي ببعض الأرباح التي يجب إثباتها في فترات لاحقة؛ مما يؤدي الى تخفيض إيرادات وأرباح الفترات المستقبلية، والشركات التي تقوم باتباع هذا الأسلوب عادة ما تراهن على تحسين أرباح الفترات المستقبلية، وفي حالة عدم حدوث هذا التحسن سيستمر الحافز دائماً لتلك الشركات على التلاعب في الأرباح خلال الفترات المختلفة، لحين تحسين تلك الأرباح بصورة طبيعية في المستقبل.

- **طريقة تخفيض أرباح العام الحالي**: وتتم هذه الطريقة عن طريق تخفيض إيرادات العام أو عن طريق تضخيم مصروفات العام، ويؤدي استخدام هذا الأسلوب الى ترحيل الأرباح الى فترات مستقبلية على حساب الفترة الحالية، فقد تقوم الشركات أحياناً بالإسراع في إظهار مصروفاتها غير المستحقة خلال العام الحالي حتى تتهرب من الضرائب، أو حتى تقوم الإدارة بإظهار أرباح أكثر في المستقبل؛ مما يعطي انطباعاً مفاده أن إدارة الشركة قامت بعمل جيد في تحويل النتائج السلبية الى أرباح ايجابية.[2]

خامساً: مخصص مكافأة نهاية الخدمة

تعرف مكافأة نهاية الخدمة بأنها المقابل المادي الذي يحصل عليه الموظف نتيجة مساهمته بجهده في

[1] طارق عبدالعال حماد،موسوعة معايير المحاسبة وشرح معايير المحاسبة الدولية والمقارنة مع المعايير الامريكية والبريطانية والعربية،قياس بنود الميزانية وقائمة الدخل،الجزء الرابع،ص١٠٤.

[2] محمد زيدان , السلوك الأخلاقي للإدارة عند قياس الدخل المحاسبي بمنظمات الأعمال ، مجلة أفاق جديدة للدراسات التجارية (كلية التجارة – جامعة المنوفية) العدد الأول والثاني، يناير، ٢٠٠٦، ص ٥٥-١١٢.

خدمة المنشأة أو صاحب العمل، ويحصل على هذا المقابل عند انتهاء عمله وهي بخلاف المعاش الذي يصرف له.

و يتم تكوين هذا المخصص بهدف مواجهة الالتزام القانوني على المنشأة، بدفع مبلغ إلى الموظف أو من يعولهم هذا الموظف عند انتهاء خدمته، أو وفاته، كما يتم تحديد هذا المبلغ عادة في ضوء مدة الخدمة، وسبب انتهائها، ومقدار الراتب الشهري الأخير، ونظراً لأن عدد العاملين الذين سوف تنتهى خدمتهم غير محدد، فإن مبلغ الالتزام يكون غير محدد أيضاً على وجه الدقة، ويتم تخصيص هذا المخصص في كل نهاية سنة مالية ويتم تحميل السنة المالية بقيمة قسط مكافأة نهاية الخدمة، واعتباره مصروف تتحمله الفترة المالية طبقا لمبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات.

سادساً: مخصص فروقات الجرد

ويكون الجرد عبارة عن النقدية الموجودة في خزينة المنشاة، وكأمر منطقي فإن رصيد حساب الصندوق الذي يظهر في قائمة المركز المالي (ضمن الأصول المتداولة) يكون مساوياً لما هو موجود فعلا في خزينة المنشأة، ولذلك يقوم المحاسبون في نهاية الفترة المحاسبية بعمل جرد فعلي للنقدية الموجودة في الخزينة.[1]

ومن أهم الفروض المحاسبية لتكوين مخصص فروقات الجرد: فرض الوحدة المحاسبية المستقلة، فرض الاستمرارية، ووحدة القياس.

سابعاً: مخصص استثمارات في شركات أخرى

تتكون أرصدة الشركات بالخارج عن طريق الاستثمارات القابلة للتحويل السريع إلى نقد، وتعرف أيضا بأنها الأوراق المالية القابلة للتحويل السريع إلى نقد، وهي استثمارات قصيرة الأجل وهي أكثر الأدوات المالية خلواً من المخاطر، وهذه الاستثمارات تكون في شكل عالي السيولة أو فيما يعادلها من النقد، ولها تاريخ استحقاق قصير الأجل حتى يمكن سحب المال عند الحاجة دون تكبد خسارة كبيرة.

والاستثمارات طويلة الأجل تعتبر جزءاً من محفظة الأصول الثابتة، وتقوم الشركات بالاستثمار خارج نطاق نشاطها الأساسي لأسباب متنوعة وهي استثمارات طويلة الأجل، ويتوقع أن يتم إلغاؤها في المستقبل، ويمكن أن تكون الاستثمارات طويلة الأجل في أعمال استراتيجية

[1] نور ، أحمد . مدخل معاصر في مبادئ محاسبة التكاليف، الدار الجامعية، مصر. ٢٠٠٣، ص ٦٧٥

أو استثمارات في أصول غير مستخدمة في عمليات التشغيل والاستثمارات في المشتقات المالية طويلة الأجل مثل السندات، والكمبيالات الطويلة الأجل، والأسهم.

ويتكون مخصص تقييم أرصدة الشركة بالخارج من مخصص الهبوط في قيمة الاستثمارات في الأسهم المشتراه بغرض الاحتفاظ بها، وينشأ هذا المخصص من أجل مراعاة هبوط الأسعار في الأسواق المالية ومعرفة القيمة الدفترية لتكلفة الأسهم المشتراه، ويتكون الشكل المحاسبي لهذا المخصص إذا كانت الأسهم التي تم شراؤها في الأسواق المالية، فيعتبر الربح أو الخسارة بمثابة مخصص ويحسم من التكلفة وصولاً الى القيمة الدفترية، أما إذا كانت هذه الأسهم غير مدرجة بالسوق المالي، فتعتبر بمثابة مخصص ويخصم من التكلفة للوصول الى القيمة الدفترية.[1]

ويتكون مخصص تقييم أرصدة الشركة بالخارج أيضا من مخصص هبوط الاستثمارات في الشركات التابعة والشركات الأخرى، ويتكون هذا المخصص من الاستثمارات طويلة الأجل ويخصم من حقوق الملكية.

الأساليب والممارسات المتبعة للتلاعب بتقديرات المخصصات

تعد القوائم والتقارير المالية بهدف توفير البيانات والمعلومات لإعطاء المستخدمين صورة صادقة وعادلة عن نتيجة أعمال المنشأة ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية، وذلك بما يمكنهم من الحكم على إدارة المنشأة واتخاذهم القرارات الاقتصادية المناسبة.

وفى هذا الصدد أشارت دراسة البارودي[2] إلى أن اهتمام الإدارة بمصالحها الذاتية غالباً ما يكون في نطاق مجموعة من الأهداف والدوافع، ولذلك تسعى إلى عدد من الأساليب التي تجعل مصالحها الذاتية أمراً مألوفاً ومقبولاً بصفتها مسئولة عن تسيير دقة النشاط ومن ثم مطالبة بإعداد القوائم المالية وتحت مسئوليتها، لذا فهي تتبنى العديد من الاستراتيجيات والأساليب التي من شأنها التحكم في النتائج والمراكز المالية وبالصورة التي تراها، لذا فقد تتبع الإدارة العديد من الأساليب التي أطلق عليها المحاسبة الإختلاقية، ظهر مفهوم المحاسبة الإختلاقية بشكل رئيسي بواسطة الممارسين والمعلقين على نشاط سوق الأوراق المالية، وليس من

---

[1] Benston ,G., Published Corporate Accounting Data and Stock Prices, Journal of Accounting Research, 1997. Vol.44. p8

(٢) شريف محمد البارودى، تحليل لأساليب التأثير على النتائج والمراكز المالية وأثرها على وجودة المعلومات بالقوائم المالية مع دراسة اختباريه، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، ٢٠٠٢، ص٢٣.

خلال أي نظرية، فقد فهموا دوافع هذا النشاط الذي يتم لتضليل المستثمرين، أو تغيير انطباعاتهم بقيام الإدارة بعرض ما تريد رؤيته مثل شكل الربح المتزايد أو المستقر[١]. وأطلقت على المحاسبة الإختلاقية مسميات متعددة وخلال مراحل زمنية مختلفة بما يتناسب مع ما هو مستهدف في كل مرحلة زمنية، وفيما يلي عرض هذه المسميات:

١- المحاسبة التعسفية Aggressive Accounting

توصلت دراسة كل من Charles W.& Eugene E في كتابهما إلى تعريف المحاسبة التعسفية بأنها"اختيار وتطبيق متعمد لمبادئ محاسبية معينة في محاولة لتحقيق نتائج مرغوبة- هذه النتائج عادةً ما تكون أرباح أعلى – سواء كانت هذه الممارسات المتبعة مطابقة للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها (GAAP) أم غير مطابقة.[٢]

كما عرفت دراسة FredPhillips المحاسبة التعسفية بأنها:" طرق محاسبية ترسم صورة جيدة للوضع المالي للمنشاة عندما لا تشير المبادئ المحاسبية المتعارف عليها إلى تلك الطرق بوضوح.[٣]

وتختلف الباحثة مع التعريف الثاني للمحاسبة التعسفية لأن الطرق المحاسبية قد تستغل ليس فقط لرسم صورة جيدة، بل وأيضا لرسم صورة سيئة للوضع المالي للمنشاة لتجنب الأعباء الضريبية.

٢- أسلوب تمهيد الدخل Income Smoothing

عرفت دراسة عبيد عملية تمهيد الدخل بأنه:" جزء من أسلوب إدارة الأرباح يعني محاولة إظهار الدخل وكأنه ينمو بصورة متوازنة على مدار الزمن دون تقلبات".[٤]

كما عرفت دراسة كل من (Charles W, & Eugene) عملية تمهيد الدخل بأنه:" أسلوب مصمم بهدف تقليل حدة التفاوت والتقلبات في نتائج الأرباح السنوية المتتابعة".[٥]

---

(١) طارق عبد العال حماد، المحاسبة الابتكارية (دوافعها – أساليبها – آثارها) مرجع سبق ذكره، ص٢١٦.

(2) Charles W. Mulford and Eugene E. Comiskey, "The Financial number game: Detecting creative accounting practices", John Wiley and Sons Inc, 2002,pp37.

(3) Fred Phillips, "Auditor attention to and Judgments of aggressive financial reporting", Journal of Accounting Reserch, Chicageo, 1999, Vol.37, No.1, P.167.

(٤) حسين أحمد عبيد، "دراسة ميدانية لظاهرة التطويع المصطنع للأرباح لخدمة أغراض الإدارة- الدوافع والآثار"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، ٢٠٠٤، ص٥٣.

(5) Charles W. Mulford and Eugene E. Comiskey, (2002), Op. Cit, p.3.

٣- أسلوب إدارة الأرباح Earnings Management

وهو أسلوب تلجا إليه إدارة المنشأة بهدف التدوير النشط للمكاسب ممثلة في أرباح أو أي صورة أخرى بغرض تحقيق هدف محدد مسبقاً سواء كان هذا الهدف من قبل الإدارة أو قام به محللين ماليين. (١).

كما تناولت دراسة حسين أحمد، ٢٠٠٤، ص ٥٣ أن إدارة الأرباح:" قد تعني بصفة عامة تعظيم أو تدنية الأرباح المحاسبية لخدمة غرض معين". (٢)

٤- أسلوب التقارير المالية الاحتيالية (Fraudulent Financial Reporting)

وهو أسلوب يعمل على تشويه متعمد أو إغفال لقيم مالية أو إفصاحات واجبة في القوائم المالية من أجل خداع مستخدمي هذه القوائم أو أصحاب المصالح. (٣)

وتوصلت دراسة كل من Charles W. & Eugene. E إلى تعريف أسلوب التقارير المالية الاحتيالية بأنه:"

أسلوب يعمل على تشويه متعمد أو إغفال لقيم مالية أو افصاحات واجبة في القوائم المالية من أجل خداع مستخدمي هذه القوائم. (٤)

٥- **المحاسبة الإختلاقية**:وأخيراً جاءت المحاسبة الإختلاقية باعتبارها التتويج لكافة الأساليب السابقة والتي تعتبر عناصر الأرقام المالية هي الأساس لها. (٥) ويمكن عرض أشكال المحاسبة الإختلاقية في الشكل التوضيحي التالي:

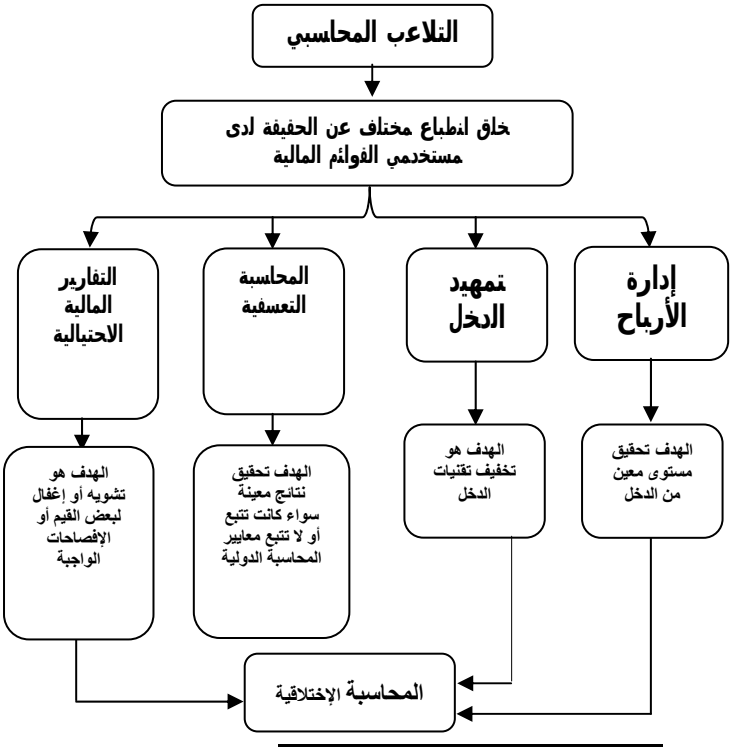

(4)Charles W. Mulford and Eugene E. Comiskey, (2002), Op. Cit, p.3.

(٥) محمد شحاته خطاب، ياسر أحمد السيد، إطار مقتوح لتفعيل دور حوكمة الشركات في تحجيم استخدام بعض أساليب المحاسبة الإبداعية: دراسة ميدانية على الشركات السعودية، دورية الإدارة العامة- جامعة الملك خالد، المجلد الثاني والخمسون، العدد الثاني، مارس ٢٠١٢، ص٢١٦.

(١) بدر نبيه أرسانيوس، مرجع سبق ذكره، ص١٩.
(٢) حسين أحمد عبيد، مرجع سبق ذكره، ٥٣.
(٣) بدر نبيه أرسانيوس، مرجع سبق ذكره، ص١٩.

وبالتالي فإن تغيير السياسات المحاسبية التي تتبعها المنشـأة سوف يكون لها تأثير على التقديرات المحاسبية سواء في قائمة الدخل، أو في قائمة المركز المالي أو في العمليات الأخرى، الأمر الـذي يشيـر إلى أن هذه السياسات يكون لها تأثير واضح على مدلول تلك القوائم، وبالتالي يكون لها تأثير على مستخدميها، بحيث تعطى دلائل أو إشارات قد تكون مضللة وهذا بدوره يؤثر على قابلية القوائم المالية للمقارنة ولكي تتحقق القابلية للمقارنة يجب أن تتوافر عدة شروط، أهمها أن اختيار الطرق المحاسبية التي تعد على أساسها القوائم المالية وما تحتويه من معلومات يجب أن يتم بشكل رشيد أو معقول.

والمعيار المحاسبي الدولي رقم (٨) يهدف إلى إلى بيان معايير اختيار وتغيير السياسات المحاسبية وكيفية معالجة التغيرات في التقديرات المحاسبية وتصحيح الأخطاء. وذلك بغرض توفير الملاءمة و الموثوقية والقابلية للمقارنة للقوائم المالية.[١]

إن المعلومات الواردة في القوائم المالية للمنشاة لابد أن تكون قابلة للمقارنة حتى تكون ذات قيمة لمستخدمي القوائم المالية، ويسعى مستخدمو القوائم المالية عادة إلى التعرف على الاتجاهات الخاصة بالمركز المالي للمنشاة والأداء والتدفقات النقدية عن طريق تحليل المعلومات الواردة في تلك القوائم ومقارنتها زمنياً، وبذلك يتحتم على المنشأة أن تطبق نفس السياسات المحاسبية عاماً بعد عام عند إعداد القوائم المالية وهو ما يعرف محاسبياً بمبدأ الثبات.

إن أرقام القوائم المالية هي نتيجة للاختيارات التي تتم من بين المبادئ والسياسات والطرق والأساليب المحاسبية المختلفة. وتختار المنشأة المبادئ والسياسات والطرق والأساليب المحاسبية التي ترى أنها تصور الواقع الاقتصادي لمركزها المالي ونتائج عملياتها.

ويتناول المعيار المحاسبي الدولي رقم (8) (المعدل عام ١٩٩٣) والذي دخل حيز التنفيذ فيما يتعلق بالقوائم المالية التي تغطي الفترات ابتداء من أول يناير ١٩٩٥. التغييرات المحاسبية، أي التغييرات في التقديرات المحاسبية والتغييرات في المبادئ والسياسات والطرق والأساليب المحاسبية.

---

[١] طارق عبد العال حماد،موسوعة معايير المحاسبة"شرح معايير التقارير المالية والدولية الحديثة ومقارنتها مع المعايير الامريكية والبريطانية والعربية والخليجية والمصرية،الجزء الاول،الدار الجامعية ،الاسكندرية،٢٠٠٨،ص٥٩١.

والهدف الذي يسعى إليه هذا المعيارهو رفع درجة قابلية المقارنة بالقوائم المالية للمنشأة عن الأعوام السابقة وبالقوائم المالية للمنشآت الأخرى.

المحـــور الثـــاني: الاطـــار التطبيقي:-

يتضـمن هـذا الجـزء عرضـا لتحليـل البيانـات واختبـار فرضـيات الدراسـة، وذلـك مـن خـلال التحليـل الأفقي والعمودي للقوائم المالية (قائمة الأربـاح والخسـائر وقائمـة المركـز المـالي) وذلـك مـن سـنة ٢٠٠٧-٢٠٠٩، لشركة الزاوية لتكرير النفط؛ وذلـك بهـدف الحصـول علـى نتـائج الدراسـة التـي سيتم عرضـها وتحليلهـا في هذا المحور، ويتضمن هذا المحور أيضـا تقـديما لأهم التوصـيات المُقدمـة من قِبل الباحثه.

أولاً: التحليل الافقي لقائمة المركز المالي

البيان	التحليل الافقي %		
	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الأصول			
الأصول الثابتة			
أراضي وتحسينات	%١٠٠	%٠،٠٠٠	%٠،٠٠٠
طرق وسياجات	%١٠٠	%٣,٧١	%٥,٤٢١-
مباني(صناعية،ادارية،سكنية)	%١٠٠	%٧٣,٨٣	%٦٦,٦٦
الات ومعدات	%١٠٠	%٤،٠٣٦	%١١,٠٤
الميناء والمعدات البحرية	%١٠٠	%٠,٢٦-	%٤٧,٥٨-
سيارات ومعدات متحركة	%١٠٠	-%٠,١٧-	%٢١,٥٦-
اثاث ومعدات مكتبية	%١٠٠	%٠,٠٥٠-	%٢٥,٢٦-
اجمالي الاصول الثابتة	%١٠٠	%٩,٧٣	% ٧,٩٦
مشروعات تحت التنفيذ	%١٠٠	%٢,٦١	% ٣٩,٢٥
الاصول المتداولة			
المخزون	%١٠٠	%١٣٨،٩٣	%٣٧٨،٦٦
المدينون	%١٠٠	%١٦,٥٧-	%٦١,٩٣
حسابات مدينة	%١٠٠	%١٥,٦٧	%٥٢,٠٣٧
النقدية	%١٠٠	%٦٩,٩٤٥	%١٠٠,٥
اجمالي الاصول المتداولة	%١٠٠	%٦٥,٧٤١	%٨٣,٥١
المجموع	%١٠٠	%٥٤,٨٥٨	%٩٨,٤٦٣
حسابات نظامية			
امانات للموردين(م.غ.م للمواصفات)	%١٠٠	%١,٠٦٦-	%٢١,٧١
اجمالي الاصول	%١٠٠	%٥٤,٧٩	%١٠٦,٠٣
الخصوم			
راس المال	%١٠٠	%٠,٠٠٠	%٠,٠٠٠
التمويلات	%١٠٠	%٢٨,٠٨	%١٠٦,٤٣٦
الاحتياطيات	%١٠٠	%٠,٠٠٠	%٠,٩٩
الارباح والخسائر	%١٠٠	%١٠٠٨,٩٩	%٣٧٥,٧٦
المخصصات	%١٠٠	%١٤,٥٣-	%١١,٩٤
الدائنون	%١٠٠	%٣٧,١٨	%١٢,٤٢٩
حسابات دائنة	%١٠٠	%٢١٦٨,٦٧	%٣١٧٤,٤٢
المجموع	%١٠٠	%٥٤,٨٥٨	%١٨,٧٤
حسابات نظامية			
اصحاب امانات(م.غ.م.للمواصفات)	%١٠٠	% -١,٠٦٦	%٢١,٧١٧
اجمالي الخصوم	%١٠٠	%٥٤,٧٩	%١٠٦,٠٣

التعليق على نتائج التحليل الافقي لقائمة المركز المالي:

يتبين من قراءة بيانات جدول التحليل الأفقي لقائمة المركز المالي لعام ٢٠٠٩ أن نسبة الأصول الثابتة قد انخفضت حيث بلغت النسبة (٧,٩٦%-)؛ وذلك بسبب زيادة نسبة المشاريع قيد التنفيذ حيث بلغت النسبة (٣٩،٢٥%)، وهذا بدوره يؤدي الى زيادة في الآلات والمعدات حيث بلغت النسبة (١١،٠٤%)، ونلاحظ أيضا من خلال قراءة بيانات هذا العام الزيادة في نسبة الأصول المتداولة حيث بلغت النسبة (٨٣،٥١%)؛ وذلك بسبب الزيادة في المخزون حيث بلغت النسبة (٣٧٨،٦٦%)، وكذلك زياد في نسبة الحسابات المدينة وانخفاض في نسبة المدينين.

أما بالنسبة لجانب الخصوم فتبين انخفاض نسبة الخصوم حيث بلغت النسبة (١٨،٥٤%)؛ وذلك بسبب الزياد في المخصصات والزيادة في التمويلات حيث بلغت النسب على التوالي (١١،٩٤%، ١٠٦،٤٣٦%)، كما تبين زيادة في نسبة إجمالي الخصوم حيث بلغت النسبة (١٠٦,٣%)؛ وذلك بسبب الزيادة في نسبة المواد غير المطابقة للمواصفات حيث بلغت النسبة (٢٣،٠٣%).

التحليل العمودي لقائمة المركز المالي

البيان	التحليل العمودي %		
	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الأصول			
الأصول الثابتة			
أراضي وتحسينات	%٠,٤٤	%٠,٢٧٤	%٠,٢١٤
طرق وسياجات	%٠,٤٨٦	%٠,٣٢٦	%٠,٢٢٣
مباني(صناعية،ادارية، سكنية)	%١,٣٦٦	%١,٥٣٤	%١,١٠٥
الات ومعدات	%٤,٢٤٣	%٢,٨٥١	%٢,٢٨٦
الميناء والمعدات البحرية	%٠,٢٩٤	%٠,١٤٠	%٠,٠٤٧٥
سيارات ومعدات متحركة	%١,١٤٤	%٠,٦١٢	%٠,٤٣٥
اثاث ومعدات مكتبية	%٠,٩٩٦	%٠,٦١١	%٠,٣٦١
اجمالي الاصول الثابتة	%٨,٩٧٠	%٦,٣٥٨	%٤,٧٠٠
مشروعات تحت التنفيذ	%٩,٢٦٣	%٦,١٤٠	%٦,٢٦١
الاصول المتداولة			
المخزون	%١٥,٨٩٥	%٣٧,١٧٦	%٣٦,٩٢٩
المدينون	%٢٢,٤٧١	%١٢,١١١	%١٧,٦٦٢
حسابات مدينة	%٢,٢٩٧	%١,٧١٧	%١,٦٩٦
النقدية	%٣١,٨٨٠	%٥٤,١٦١	%٣١,٠٢٩
اجمالي الاصول المتداولة	%٩٩,٨٩٥	٩٩,٩٣	%٨٨,٩٧٦
حسابات نظامية			
امانات للموردين(م.غ.م للمواصفات)	%٠,١٠٥	%٠,٠٦٧	%٠,٠٦٢
اجمالي الاصول	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠
الخصوم			
راس المال	%٢٢,٧٤٥	%١٤,٦٩٣	%١١,٠٣٩
التمويلات	%٣٠,١٧١	%٢٤,٩٦٥	%٣٠,٢٣١
الاحتياطيات	%٣٣,٩٩٢	%٢١,٩٥٨	%١٦,٦٦٢
الارباح والخسائر	%٠,٦٩٩	-%٤,١١	-%١,٦١٦
المخصصات	%٧,٧٧٢	%٤,٢٩١	%٤,٢٢٣
الدائنون	%٢,٠٣٤	%١,٨٠٢	%١,١١٠
حسابات دائنة	%٢,٤٧٩	%٣٤,٣٦٦	%٤,٥٨٦
المجموع	%٩٩,٨٩٥	%٩٩,٩٣	%٣٩,٣٩٨
حسابات نظامية			
اصحاب امانات(م.غ.م. للمواصفات)	%٠,١٠٥	%٠,٠٦٧	%٠,٠٦٢
اجمالي الخصوم	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

التعليق على نتائج التحليل العمودي لقائمة المركز المالي

في عام ٢٠٠٧ يتبين أن قيمة الأصول الثابتة أقل من الأصول المتداولة، وكانت الزيادة في الأصول المتداولة نتيجة الزيادة في المخزون وزيادة في المدينين حيث بلغت النسب على التوالي (٣%,٠١٢، ٢٢،٤٧%)، وهذا بدوره قد يشير الى عدم كفاءة الإدارة.

ويتبين أيضا انخفاض النقدية حيث بلغت النسبة (٣١،٨٨%)، وهذا الانخفاض أيضا يشير الى عدم كفاءة الإدارة لهذا العام، ويؤدي هذا الانخفاض الى حدوث مشاكل في الشركة بسبب التدفق النقدي المنخفض، ويؤثر هذا الانخفاض على مخاطر الائتمان في الشركة بشكل سلبي، وهذه بدوره يؤثر على إيرادات الشركة حيث انخفضت إيرادات الشركة لهذا العام.

في عام ٢٠٠٨ يتبين زيادة في النقدية حيث بلغت النسبة لهذا العام (٣٥،%)؛ مما يعني أن الشركة قامت بحل المشاكل المترتبة على موضوع التدفق النقدي ومخاطر الائتمان، ونلاحظ أيضاً من خلال قراءة بيانات هذا العام انخفاض في جانب المشروعات تحت التنفيذ؛ مما يعني انخفاض الانفاق على الاستثمار، وبالتالي قد يؤثر هذا الانخفاض على مخصص العائد على الاستثمار، ومن خلال النظر الى جانب الخصوم فنلاحظ الزيادة في هذا الجانب لهذا العام حيث بلغت النسبة (٩٩،٩٣%)، وكانت هذه الزيادة نتيجة الزيادة الهائلة في جانب الحسابات الدائنة حيث بلغت النسبة (٣٦،٣٣%).

من خلال النظر الى بيانات التحليل العمودي لعام ٢٠٠٩ يتبين أن الزيادة في الأصول المتداولة نتيجة الزيادة في نسبة المدينين حيث بلغت النسبة (١٧،٦٦%)، وهذا يشير الى أن السياسة التي تتبعها الإدارة في هذا الجانب غير مجدية، ويتبين أيضا انخفاض نسبة نقدية في العامين ٢٠٠٩ و٢٠١٠ حيث بلغت النسب على التوالي (٣٢,٣، ٢٩،٦١%)؛ وهذا الانخفاض يؤدي الى حدوث مشاكل في التدفق النقدي للشركة ويؤثر على مخاطر الائتمان.

التحليل الافقي لقائمة الارباح والخسائر

البيان	التحليل الافقي		
	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
ايرادات النشاط التجاري			
ايراد تكرير النفط الخام	%٢٦,٥٩٤	%٦٨٢٨,٢٩٦	%-١٠٠,٠٠٠
رسوم تصنيع الخام المقطوف- مصنع اسفلت الزاوية	%٥٦,٠٢١	**%١٧٢٤,٠٣٥**	**%-١٠٠,٠٠٠**
رسوم تصنيع الخام المقطوف- مصنع اسفلت بنغازي	%١٩,٠٣٩	%٢٠٢٩,٥٦٩	%-١٠٠,٠٠٠
مبيعات مصنع خلط وتعبئة الزيوت	%٧٢,٣٧٤	%١٢,٤١٦	%٤,٣٧٩
انتاج تام الصنع اخر المدة			%-٥٨,٥٣٢
انتاج تام الصنع اخر المدة منتجات المصفاة			%٦٥,٨٥٨
انتاج تام الصنع اخر المدة منتجات مصنع اسفلت الزاوية			%٥٣,٨١٤
انتاج تام الصنع اخر المدة منتجات مصنع اسفلت بنغازي			%١٣,٤٥٧
ايراد منتجات مستهلكة داخليا			%-٢٦,٤١٨
اجمالي ايرادات النشاط التجاري	%٥٠,٣٦٢	%٢٧٠٤,٢٣٧	%-٣٣,٥٧١
ايرادات اخرى			
ايرادات متنوعة	%٠,٤٤١	%١٠٨,٦١٠	%٣٧,١٠٧
الفائدة على الوديعة	%-٨٦,٨٨٣	%-١٠٠,٠٠٠	
الفائدة على حسابات الشركة بالخارج	%٥٢,٩٤٥	%-٦١,٠٢٢	%-٩٨,٩٢٠
أ.خ تقييم ارصدة الشركة بالعملة الاجنبية		%-١٠٠,٠٠٠	
جزاءات وغرامات وتعويضات مقبوضة	%٢,٣٣٧	%٨٦,٤٥٧	%-٦٣,٢٢٢
اجمالي الايرادات الاخرى	%-٢١,٦٣٨	%٦٤,٣٣٦	%٢٥,٦٣٦
مجموع ايرادات النشاط والايرادات الاخرى	%٤٥,٥٢٩	%٢٦٢٤,٣١٤	%-٣٣,٨٢٠

قائمة الارباح والخسائر	التحليل الافقي لقائمة الارباح والخسائر		
البيان	التحليل الافقي%		
	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
المصروفات والتكاليف			
رواتب وتكاليف عمل اخرى	%١٠١,٢٧١	%١٧,٠٣٤-	%٨,٤٩٩
زيوت اساسية واضافات	%٧٣,١٨٥	%١٥,٩٠٩	%٧,٥٥٠-
مواد تعبئة	%٦٤,٨١٨	%٣١,٩٧٦	%١,٧٦٦
قطع غيار ومواد تشغيل وصيانة	%٢٠,٧٨٩	%٣٦٩,١٢٨	%٨١,٧١٢-
ايجار معدات وخامات تعاقدية	%٦,٦٩٣-	%٦,٥٥٠-	%١٦,٠١٠
خدمات تموين	%١٤,٦٨٧	%١,٨٦٢-	%١٦,٦٢٩-
مواد كيماوية واضافات اخرى	%٣٣,٧٨٤	%١٠,٢٣٠-	%٣,٩٢٦-
زيوت ومواد تشحيم ومحروقات	%٨,٥٣٩	%٢١,٤٣٨	%٩,٣٤٧-
خدمات طبية	%١٦,٧٠٠	%٢,٨٨٣-	٢٨,٩٥٤%
مصاريف تامين	%١٧,٢٧٣	%٩,٠٩٤-	%٣٩٦,٣٨٠
مصروفات الكهرباء والمياه	%١٤,٣٧٦	%٤٨,٣٣٨	%٢٠,٠٤١-
مصروفات متنوعة	%٣٩,٨٨٨	%١٥,٤٠٣	%٠,٢٦٢
قرطاسية ومطبوعات ومصاريف اتصالات	%٢٦,٩٤٦	%٦,٤٠٣	%٤٢,٩٥٩-
مصاريف تدريب وتطوير	%١٦,٧٥٦	%١٠٠,٠٠٠-	
نصيب الشركة من مصاريف مراكز التدريب النفطية	%٢,٤١٤	%١٥,٢٩٣	%٣٧,٤٥٢
مصاريف استشارية ومهنية وفنية	%٢٩,٥٦٩-	%٢٩,٣٩١	%٠,٤٦٦-
الاستهلاك	%١٨,١٠٤-	%٧,٨٧٠	%٣,٨٣٣
ا.خ تقييم ارصدة الشركة بالعملة الاجنبية	%١٠٠,٠٠٠-		%٢٢١,٩٦٥
ارباح وخسائر سنوات سابقة	%٩٥٩٤,٤٩٩	%٩٤,٧٤٩-	%١٠٠,٠٠٠-
فروقات تسعير مواد	%١٠٠,٠٠٠-		%٨٣,٦٨٩
ديون مشكوك فيها	%١٠٠,٠٠٠-		
مصروفات مستردة	%٤٩,٣٠٠	%١٨,٦٨٠	%٢٢,٥٠٦-
مواد مشطوبة من المخزون			
مصروفات العمرة للسنوات القادمة	%٢٢,٩٣٧-	%١٠٠,٠٠٠-	
فروقات جرد العهد والمخازن			
انتاج تام اول المدة	%٣٣,٨٨٨	%١٠٠,٠٠٠-	
تسوية جزء من المبالغ المحجوزة لدى المحاكم	%٩٧,٩١٧-	%١٠٠,٠٠٠-	
ارباح السنة	%٣٩,٠٤٧-	%١٠٠,٠٠٠-	
مجموع المصروفات والتكاليف	%٤٥,٥٢٩	%٢٦٢٢,٦٧٠	%٣٣,٧٨٠-
صافي الربح قبل الضرائب	**%٣٩,٠٤٧-**	**%١٠٠,٠٠٠-**	
مخصص الضرائب	%٦٠,٧٥٦	%١٠٠,٠٠٠-	
صافي الربح بعد الضريبة	**%١١٣,٢٧٥-**	**%٤٠٧٢١٩,١٤١-**	**%٩٩,٧٢٩-**

التعليق على نتائج التحليل الأفقي لقائمة الأرباح والخسائر

عند النظر الى بيانات التحليل الأفقي لقائمة الأرباح والخسائر للأعوام ما بين (٢٠٠٥-٢٠٠٧)، يتبين أن ارتفاع مصروف التأمين؛ وكان ذلك نتيجة زيادة الاستثمار في المخزون لهذه الأعوام؛ مما ترتب على ذلك زيادة في مجموع المصروفات والتكاليف حيث كانت النسب على التوالي (١٦,٩٩%، ١٨,١٦%، ٤٥,٥٣%)، ونتجت زيادة الاستثمار في المخزون عن زيادة في تكلفة المخزون وزيادة في متطلبات الجرد؛ مما أدى أيضا الى زيادة الطلب على الموردين، ونستنتج من ذلك أن الزيادة في المخزون كانت نتيجة زيادة الطلب على المبيعات.

في عام ٢٠٠٨ يتبين أن زيادة إيرادات النشاط التجاري حيث بلغت هذه النسبة (٢٧٠٤,٢٤%)؛ وكانت هذه النتيجة بسبب زيادة في رسوم تصنيع الخام في مصنعي أسفلت الزاوية، ونلاحظ في هذا العام توقف إيراد الفائدة على حساب الشركات بالخارج.

وعند النظر الى جانب المصروفات والتكاليف يتبين ارتفاع مجموع المصروفات والتكاليف لهذا العام حيث بلغت النسبة (٢٦٦٢,٦٧%)؛ وهذا بدوره أدى الى تقليل ربح الشركة لهذا العام.

في عام ٢٠٠٩ يتبين انخفاض في الإيرادات؛ وذلك نتيجة توقف إيراد تكرير النفط الخام، وإيراد رسوم تصنيع الخام وإيراد أرباح وخسائر متطلبات التأمين، ونلاحظ في هذه السنة ارتفاع مصاريف التأمين حيث بلغت النسبة (٣٦٩,٣٨%)؛ وهذا بدوره أدى الى زيادة المبيعات وتكلفة المخزون، وتوقف في هذا العام تكاليف أرباح وخسائر السنوات السابقة، وزاد صافي الربح بعد الضريبة حيث بلغت نسبته (٩٩,٧٣%-)، بينما كانت هذه النسبة في العام السابق (٤٠٧٢١٩,١٤%).

التحليل العمودي لقائمة الارباح والخسائر

البيان	التحليل العمودي		
	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
ايرادات النشاط التجاري			
ايراد تكرير النفط الخام	%٣٧,١٠٦	%٩١,٦٧٧	%٠,٠٠٠
رسوم تصنيع الخام المقطوف-مصنع اسفلت الزاوية	%٣,٣٨٩	%٢,٢٠٤	%٠,٠٠٠
رسوم تصنيع الخام المقطوف-مصنع اسفلت بنغازي	%١,٩٣٢	%١,٤٦٧	%٠,٠٠٠
مبيعات مصنع خلط وتعبئة الزيوت	%٥٧,٥٧٣	%٢,٣٠٨	%٣,٦٢٦
انتاج تام الصنع اخر المدة	%٠,٠٠٠	%٠,٠٢٣	%٠,٠١٤
انتاج تام الصنع اخر المدة منتجات المصفاة	%٠,٠٠٠	%١,٢٦٠	%٣,١٤٧
انتاج تام الصنع اخر المدة منتجات مصنع اسفلت الزاوية	%٠,٠٠٠	%٠,١٢٣	%٠,٢٨٦
انتاج تام الصنع اخر المدة منتجات مصنع اسفلت بنغازي	%٠,٠٠٠	%٠,١٨٤	%٠,٣١٤
ايراد منتجات مستهلكة داخليا	%٠,٠٠٠	%٠,٧٥٣	%٠,٨٣٤
ايرادات بيع منتجات المصفاة	%٠,٠٠٠	%٠,٠٠٠	%٨٧,٩٤٤
ايرادات بيع مصنع اسفلت بنغازي	%٠,٠٠٠	%٠,٠٠٠	%١,٧٣٥
ايرادات بيع منتجات مصنع اسفلت الزاوية	%٠,٠٠٠	%٠,٠٠٠	%٢,١٠٠
ايرادات متنوعة	%٢,٦٨٨	%٠,٢٠٠	%٩,٤١٨
الفائدة على الوديعة	%٠,١٥٩	%٠,٠٠٠	%٠,٠٠٠
الفائدة على حسابات الشركة بالخارج	%٠,٧٦٨	%٠,٠١١	%٠,٠٠٠
أ.خ تقييم ارصدة الشركة بالعملة الاجنبية	%٠,٠٥٧	%٠,٠٠٠	%٠,٠٠٠
جزاءات وغرامات وتعويضات مقبوضة	%٠,٠٧١	%٠,٠٠٥	%٠,٠٠٣
اجمالي الايرادات الاخرى	%٣,٧٤٩	%٠,٢٢٠	%٠,٤١٦
خسائر السنة	%٠,٠٠٠	%٠,٥٧٣	%٠,٠٠٠
مجموع ايرادات النشاط والايرادات الاخرى	%١٠٣,٧٤٩	%١٠٠,٧٩٢	%١٠٠,٤١٦

قائمة الارباح والخسائر	التحليل العمودي لقائمة الارباح والخسائر		
البيان	التحليل العمودي%		
	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
المصروفات والتكاليف	%٠,٠٠٠	%٠,٠٠٠	%٠,٠٠٠
رواتب وتكاليف عمل اخرى	%٢٧,٩٩٣	%٠,٨٢٨	%١,٣٥٣
زيوت اساسية واضافات	%٣٣,٢٥٧	%١,٣٧٥	%١,٩١٣
مواد تعبئة	%٦,١٣٨	%٠,٢٨٩	%٠,٤٤٣
قطع غيار ومواد تشغيل وصيانة	%٥,٠١٩	%٠,٨٤٠	% ٠,٢٣١
ايجار معدات وخامات تعاقدية	%٢,٥٥٠	%٠,٠٨٥	%٠,١٤٨
خدمات تموين	%١,٩٦١	%٠,٠٦٩	%٠,٠٨٦
مواد كيماوية واضافات اخرى	%٠,٣٣٦	%٠,٠١١	%٠,٠١٦
زيوت ومواد تشحيم ومحروقات	%٠,٢٣٣	%٠,٠١٠	%٠,٠١٤
خدمات طبية	%١,١٨٩	%٠,٠٤١	%٠,٠٨٠
مصاريف تامين	%٠,٤٩٨	%٠,٠١٦	%٠,٠١١٤
مصروفات الكهرباء والمياه	%٠,٥٣٧	%٠,٠٢٨	%٠,٠٣٤
مصروفات متنوعة	%٢,٤٩٨	%٠,١٠٣	%٠,١٥٥
قرطاسية ومطبوعات ومصاريف اتصالات	%٠,٣٤٢	%٠,٠١٣	%٠,٠١١
مصاريف تدريب وتطوير	%١,٩٢٤	%٠,٠٠٠	%٠,٠٧٤
نصيب الشركة من مصاريف مراكز التدريب النفطية	%٠,٤٢٧	%٠,٠١٨	%٠,٠٣٦
مصاريف استشارية ومهنية وفنية	%٠,٠٢٧	%٠,٠٠١	%٠,٠٠٢
الاستهلاك	%٤,٤٩٢	%٠,١٧٣	%٠,٢٧٠
ارباح وخسائر سنوات سابقة	%١٠,٥٨٧	%٠,٠٢٠	%٠,٠٠٠
مصروفات مستردة	%١,٢٩٣-	%٠,٠٥٥-	%٠,٠٦٤-
نسبة النفط الخام والخام المقطوف المصروف للانتاج	%٠,٠٠٠	%٩١,٥٢٩	%٨٩,١٨٢
قيمة محسن والجازولين الحراري المحول للخلط	%٠,٠٠٠	%٢,٤٨٤	%٢,٢١٤
قيمة المنتجات الداخلة في الانتاجmco-rc2	%٠,٠٠٠	%٠,٠٥٨	%٠,٠٤٨
تسوية مستحقات بدل وجبة الطعام عن سنوات الخدمة	%٠,٠٠٠	%٠,٠٠١	%٠,٠٠٦
انتاج تام اول المدة منتجات المصفاة	%٠,٠٠٠	%٢,٦١٠	%١,٨٩٧
انتاج تام اول المدة منتجات مصنع الزيوت	%٠,٠٠٠	%٠,٠٠٠	% ٠,٣٥
انتاج تام اول المدة منتجات مصنع الاسفلت	%٠,٠٠٠	%٠,١٨٤	%٠,٤٦٣
ارباح السنة	%٥,٥٥٥	%٠,٠٠٠	%٠,٧٢٣
مجموع المصروفات والتكاليف	%١٠٣,٧٤٩	%١٠٠,٧٣٢	%١٠٠,٤١٦
صافي الربح قبل الضرائب	**%٥,٥٥٥**	**%٠,٠٠٠**	**%٠,٧٢٣**
مخصص الضرائب	%٦,٢٤٩	%٠,٠٠٠	%٠,٣١٢
صافي الربح بعد الضريبة	**%٠,٦٩٤-**	**%١٠٠,٧٣٢**	**%٠,٤١١**

التعليق على نتائج التحليل العمودي لقائمة الارباح والخسائر

في العام ٢٠٠٧ يتبين ظهور مصروف تسوية جزء من المبالغ المحجوزة لدى المحاكم حيث بلغت النسب على التوالي لهذه السنوات، (٠,١٥%) عن السنوات السابقة؛ مما أدى الى ارتفاع المخصصات لهذه العام، وفي هذه العام نلاحظ أيضا ارتفاع مصروف الخدمات الطبية حيث بلغت النسب على التوالي ، (١,١٩%)، ونلاحظ أيضا ارتفاع في مصروف الرواتب وتكاليف العمل الأخرى حيث بلغت النسب على التوالي (٢٧,٩٩%) ، والارتفاع في هذه المصروفات أدى الى تذبذب مجموع المصروفات والتكاليف حيث بلغت النسب على التوالي (١٠٣,٧٩%).

نلاحظ من بيانات الجدول التحليل العمودي لقائمة الارباح والخسائر في عام ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ ظهور مصروف تسوية مستحقات بدل وجبة طعام عن سنوات الخدمة حيث بلغت النسب على التوالي (٢,٤٨%، ٢,٢١%)؛ مما أدى الى انخفاض المخصصات من المركز المالي لهذين العامين، كما نلاحظ توقف بعض إيرادات النشاط التجاري لهذين العامين؛ مما أدى الى انخفاض مجموع إيرادات النشاط التجاري والإيرادات الأخرى حيث بلغت النسب على التوالي (١٠٠,٧٩%،١٠٠,٤٢%)، ومن الأمثلة على الإيرادات التي توقفت إيراد تكرير النفط الخام، إيراد بيع منتجات المصفاة، إيراد تحسين البنزين الحراري.

الهدف الأساسي من هذا التحليل هو قياس كفاءة عمليات الشركة، ومن خلال البيانات السابقة نلاحظ أن كفاءة العمليات في الشركة معتدلة نوعا ما.

اختبار الفرضيات

- **الفرضية الرئيسية**

لا يوجد أثر لاختلاف أساليب التقديرات المحاسبية لقيمة المخصصات على القوائم المالية.

بناء على نتائج التحليل المالي لشركة الزاوية لتكرير النفط يتبين أن الواقع المحاسبي في الشركة لتقديرات المخصصات يقوم على تقديرات واجتهادات لبعض البنود في القوائم المالية عند تطبيق السياسات المحاسبية، ومن أمثلة ذلك تقدير مخصص للديون، كما تقوم الإدارة بإجراء تقديرات مستقبلية لأمور غير مؤكدة في نهاية السنة المالية، والتي تؤدي الى مخاطر هامة والتي من المحتمل أن تتسبب في إجراء تعديلات جوهرية في أرصدة الموجودات والمطلوبات الظاهرة في القوائم المالية خلال السنة القادمة، ومن النتائج

الأخرى التي توصلت إليها الدراسة من خلال نتائج التحليل المالي أن الشركة في بعض السنوات تقوم بعدم إظهار نسبة المخصصات بمقارنتها مع الذمم وحجم الأصول، لذا يجب على الإدارة النظر في نسبة المخصصات ورفع قيمتها لتفادي أي مخاطر محتملة ولإظهار قائمة الأرباح والخسائر بصورة عادلة، ولا يظهر بيان لكافة المخصصات، وبناءً على ذلك فهناك أثر في اختلاف التقديرات المحاسبية للمخصصات على القوائم المالية، حيث تختلف التقديرات من شركة لأخرى حسب الإدارة، حيث يمكن أن تؤثر هذه الاختلافات على الأرباح في الشركات، وبناءً على ذلك سيتم رفض هذه الفرضية.

الخلاصة والنتائج

من أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة من خلال نتائج التحليل للقوائم المالية توصلت الباحثه الى ما يلي:

١. **تحقق الإيراد**: يتم إثبات الإيرادات عند إصدار الفاتورة وتسليمها للعميل
٢. **الذمم التجارية**: تظهر الذمم المدينة والدائنة التي أحدثتها الشركة بمقدار مبالغ الفواتير، ويتم أخذ مخصص للذمم المدينة المشكوك في تحصيلها لأي انخفاض في قيمتها القابلة للتحصيل.
٣. **استخدام التقديرات:** يتطلب إعداد القوائم المالية المرفقة القيام بتقديرات واجتهادات لبعض البنود في القوائم المالية عند تطبيق السياسات المحاسبية، ومن أمثلة ذلك تقدير مخصص للديون، كما تقوم الإدارة بإجراء تقديرات مستقبلية لأمور غير مؤكدة في نهاية السنة المالية والتي تؤدي الى مخاطر هامة ومن المحتمل أن تتسبب في إجراء تعديلات جوهرية في أرصدة الموجودات والمطلوبات الظاهرة في القوائم المالية خلال السنة القادمة.
٤. **الأدوات المالية:** تعرف الأداة المالية بأنها أي عقد ينتج عنه أصل مالي في منشأه والتزام مالي او أداة حقوق ملكية في منشأه أخرى، وتتألف الأدوات المالية للشركة بشكل رئيسي من النقد وأرصدة البنوك والذمم المدينة والدائنة والأوراق المالية.
٥. **مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية:** إن الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم وعرضها بصورة عادلة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية، وتشمل هذه المسؤولية التصميم والتطبيق والاحتفاظ برقابة داخلية لغرض إعداد وعرض القوائم المالية بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية سواء كانت ناشئة عن احتيال أوعن أخطاء.

٦. **القيمـــة المعادلـــة:** إن القيمـــة الدفتريـة لـلأدوات الماليـة المتمثلـة فـي النقـد والـذمم المدينـة والدائنـة تقارب قيمتها العادلة.

٧. **مخاطر الائتمان:** تحتفظ الشركة بالأرصدة والودائع لدى مؤسسات مصرفية ذات ائتمان مناسب.

٨. **مخاطر سعر السوق:** ويعرف خطر التقلبات الذي ينتج عنه تقلب فـي قيمـة الأدوات الماليـة نتيجـة التغييـر فـي أسـعار السـوق، أن الأدوات المالية الظاهرة في قائمة المركـز المـالي غيـر خاضـعة لمخاطر سعر السوق.

٩. لـوحظ عـدم مراعـاة الإدارة زيـادة المصـاريف فـي عـام ٢٠٠٧ عـن السنوات السابقة بفروقات كبيرة، ولـوحظ عـدم بيـان الأسـباب التـي أدت الـى الزيـادة مثـل (الرواتـب وتكاليف عمـال) و(زيوت أساسية وإضافات) و(مواد تعبئة)، وبسبب هـذه الزيـادات فـي المصـاريف تـم بيـان خسـارة فـي قائمـة الأربـاح والخسائر لهذا العام.

١٠. لوحظ عدم مراعاة الإدارة المالية بيـان النسـبة المئويـة لكـل حسـاب مصروف بالنسبة لقيمة الإيرادات لبيـان المصـروف الأعلـى والـذي يـؤثر بقائمـة الأربـاح والخسـائر، ومتابعتـه وإيجـاد الحلـول البديلـة للتقليل من قيمة المصروف.

وبشـكل عـام يمكننـا القـول بـأن القـوائم الماليـة لشـركة الزاويـة لتكريـر الـنفط تظهر بصورة عادلة من جميع النواحي باسـتثناء البنـد رقـم ١٣، وبالتـالي فـإن ذلـك يُسـهل مـن عمليـة مقارنـة القـوائم المالية.

التوصيات

وتوصـي الباحثـه بمـا يلـي،فيمـا يتعلـق بالدراســة الميدانيةالمتعلقــة بشــركة الزاوية لتكرير النفط:

- أن تكـــون قـــرارات الشـــركة الاستثمارية مدروسة بشكل جيد؛ كـي لا يكـون هنالـك مـوارد عاطلـة وطاقـات عاطلـة، ويمكـن للشـركة التأكد من ذلك من خلال مراجعتهـا الدوريـة الـى دراسـة حجـم مبيعاتها مقارنة بحجم الاستثمار.
- على الشركة اتباع سياسة محاسبية واضـحة ومحـددة كمـا يجـب عليهـا اتبــاع السياســة نفســها مــن فتــرة لأخرى بصرف النظـر عـن مركزهـا المـالي، وفـي حالة عدم اتباع هذه السياسة يجب علـى الشـركة أن تفصـح عـن سـبب تغييـــر هـــذه السياســـة، والآثـــار التراكمية الناتجة عن هذه السياسة.
- أيـلاء الخبـرة العمليـة والأكاديميـة في المحاسبة المزيد من الأهتمـام، وذلك بهدف المحافظة علـى سـلامة المعلومـات والبيانـات فـي القـوائم المالية، ومن أجل الحصول على

التقديرات المحاسبية بشكل يخدم الشركة ويجنبها الوقوع في الخسائر.

- إجراء المزيد من الدراسات والبحوث المتعلقة بتطبيق المعايير المحاسبية عند إعداد القوائم المالية على المنشآت ككل، وإجراء الدراسات المشابهة لهذه الدراسة على القطاعات المختلفة، إذ أن اختلاف القطاعات وما يحكمها من أنظمة وقوانين قد يؤثر على اختلاف التقديرات المحاسبية، وقابلية القوائم المالية للمقارنة.
- العمل على تبني سياسة معينة في تقدير مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ومراجعتها دورياً، وفي حال تغيير هذه السياسة يجب على الشركة أن تفصح عن سبب التغيير، وعن الآثار التراكمية الناتجة عن هذه السياسة.
- يجب الإفصاح عن المكاسب المحتملة، وعن العمليات المستقبلية مدعمة بأرقام أو نتائج دراسة الجدوى.
- يجب على الإدارة المالية مراعاة بيان النسبة المئوية لكل حساب مصروف بالنسبة لقيمة الإيرادات لبيان المصروف الأعلى والذي يؤثر بقائمة الأرباح والخسائر، ومتابعته وإيجاد الحلول البديلة للتقليل من قيمة المصروف.
- ضرورة الربط بين الخبرة العملية والخبرة الأكاديمية في المحاسبة، وذلك لمراعاة القوائم للشركة وتقدير قيمة المخصصات بشكل عادل.

قائمة المراجع

١- البنا، ابو بكر، نطاق مسئولية مراجع الحسابات عن تقييم تقديرات القوائم المالية التقديرية، المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد الثاني الأربعون يونيو ٢٠٠٧.

٢- الاتحاد الدولي للمحاسبيين، معايير المراجعة الدولية، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين عمان الأردن ٢٠٠٨.

٣- حسين أحمد عبيد، "دراسة ميدانية لظاهرة التطويع المصطنع للأرباح لخدمة أغراض الإدارة- الدوافع والآثار"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، ٢٠٠٤.

٤- شريف محمد البارودى، تحليل لأساليب التأثير على النتائج والمراكز المالية وأثرها على وجودة المعلومات بالقوائم المالية مع دراسة اختباريه، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، ٢٠٠٢.

٥- طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية، الجزء الثاني الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٤.
٦- طارق عبدالعال حماد،موسوعة معايير المحاسبة وشرح معايير المحاسبة الدولية والمقارنة مع المعايير الامريكية والبريطانية والعربية،قياس بنود الميزانية وقائمة الدخل،الجزء الرابع
٧- طارق عبد العال حماد، دليل استخدام معايير المحاسبية، المجلد الثاني، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٩.
٨- عاصم محمد أحمد سرور، المخصصات المالية في الممارسة المهنية ومدى الالتزام بمتطلبات المعيارين المحاسبيين الدولي ٣٧ والمصري ٢٨، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، العدد الأول، المجلد، ٢٥، ٢٠١١.
٩- عبد الوهاب نصر على، أثر الإفصاح المحاسبي عن أداء الوحدات الاقتصادية في مجال مكافحة تلوث البيئة على سلوك متخذي قرار الاستثمار في الأسهم، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة كلية التجارة جامعة عين شمس العدد الثاني ١٩٩٦.
١٠- عبير عصمت خيري "دور الأساليب الكمية في مراجعة التقديرات المحاسبية وأثر ذلك على تقدير مراقب الحسابات: دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، سنة ٢٠١١.
١١- عصام أبو النصر، الأسس المحاسبية، والمعالجات الزكوية للمخصصات، كلية التجارة، جامعة الأزهر، ٢٠٠٧.
١٢- كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٥.

١٣- محمد زيدان ،السلوك الأخلاقي للإدارة عند قياس الدخل المحاسبي بمنظمات الأعمال ، مجلة أفاق جديدة للدراسات التجارية (كلية التجارة – جامعة المنوفية) العدد الأول والثاني، يناير، ٢٠٠٦.
١٤- محمد شحاته خطاب، ياسر أحمد السيد، إطار مفتوح لتفعيل دور حوكمة الشركات في تحجيم استخدام بعض أساليب المحاسبة الإبداعية: دراسة ميدانية على الشركات السعودية، دورية الإدارة العامة- جامعة الملك خالد، المجلد الثاني والخمسون، العدد الثاني، مارس ٢٠١٢.
١٥- موسوعة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، جمعية المجمع العربي المحاسبين القانونيين، الأردن، ٢٠٠٥.
١٦- نور ، أحمد . مدخل معاصر في مبادئ محاسبة التكاليف، الدار الجامعية، الاسكندرية،٢٠٠٣.

17- Bergstresser, D. and T. Philippon, "CEO incentives and earning management", Journal of FinancialEconomics2006 .
18- Charles W. Mulford and Eugene E. Comiskey"The Financial number game: Detecting creative accounting practices", John Wiley and Sons Inc,2002.
19- Cristy, B., "Estimation Inventory Shrinkage Tax Adviser", Journal of Intellectual Capital, Vol. 11, No.1,1997.
20- Fred Phillips, "Auditor attention to and Judgments of aggressive financial reporting", Journal of Accounting Reserch, Chicageo, Vol.37, No.1,1999.
21- pownall, G., C. Wasley, and G. Waymire. The stock price effects of alternative types of management earnings forecasts. The Accounting Review vol. 68,1993.

22- Richard B. and Putman, Robert L., The Accounting Major in AACSB Schools Possessing Accredited Accounting Programs," Published in Conference Proceedings of the International Academy of Business and Public Administration Disciplines، Tunica, Mississipp,2004.
23- Weygandt, Jerry, Kimmel, Paul, Kieso. (2004) Donald E. Principles of Accounting: Tools for Business Decision Making. John Wiley & Sons, Inc.